

لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي ، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكليف معقول عبر القنوات الرسمية ، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع و المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي ، ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع و من ثم ترفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية و تنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار و من ثم فإن تحقيق الشمول المالي الذي يدعم المالي الذي يدعم الاستقرار المالي .